

فكر كينز مصدراً لبرنامج وطني للإصلاح

الأخبار
al-akhbar

رئيس التحرير -
المحرر المسؤول:
ابراهيم الامين

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

مدير التحرير:
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسنة علق
إيلي حنا
اهل الاندري
شريك كرم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شام دونات
- سنتر كونكورد -
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب. 5963/113

الإعلانات
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01759500

التوزيع
شركة الواصل
15-14/66631-01
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل

f
/AlakhbarNews

t
@AlakhbarNews

alakhbarnews-
paper

أبّر داغر *

تمثل قضايا الإنفاق العام وعجز الموازنة والدين العام ومعدلات الفائدة المعتمدة ومعدل النمو الخ... الموضوعات الأكثر حضوراً في النقاش الاقتصادي العام في لبنان وغيره. تنتمي كلها إلى ميدان سياسات الاقتصاد الكلي. تحتكر المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقديم الأجوبة واقتراح السياسات بشأنها. تلعب المقاربات النيو-كلاسيكية التي تعتمدها هذه المؤسسات دور «الفكر الوحيد» في هذه المجالات منذ أربعة عقود. تكتسب الكينزية مصداقية أكبر كل يوم، كأساس نظري لمقاربات بديلة من مقترحات المؤسسات الدولية في هذه المجالات. وهي كينزية تمثل عودة إلى الأصول وتختلف جذرياً عن «كينزية ما بعد الحرب» التي صاغها النيو-كلاسيكيون ومثلت اختزالاً وتشويهاً لفكر كينز. تقدّم الكينزية بصيغتها الأصلية قراءة للعالم تجعل منها البديل من السياسات النيو-ليبرالية المعتمدة في الغرب، وتجعل منها نقطة ارتكاز لاقتراح سياسات تنموية بديلة في البلدان النامية.

1. «كينزية ما بعد الحرب» كنظرية وتطبيق

اندفعت البلدان الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية إلى اعتماد المقاربة التي كان قد بلورها كينز في ميدان علاقة الدولة مع الاقتصاد. أراد كينز التصدي للراسمالية «المتربلة» التي عبرت عنها سيطرة «أصحاب الريوع المالية» الذين تتكوّن مداخلهم من الفوائد. وقد تسبّب هؤلاء بالكساد الاقتصادي الكبير لحقبة الثلاثينيات، اعتمدت الحكومات الغربية الرئيسية، خصوصاً إنجلترا وفرنسا برنامجاً راديكالياً حلّت الدولة بموجبه محل القطاع الخاص كمنشئ في القطاعات الصناعية الرئيسية. طبقت في ذلك مقولة كينز في ضرورة أن تلعب الدولة دور «المستثمر الأول» (entrepreneur en chef) في حال ثابّر رأس المال الخاص على الإضراب عن الاستثمار. بنت الدولة في الغرب اقتصاداً منتجاً كان نقيض اقتصاد «أصحاب الريوع المالية» الذي ساد بين الحربين. مثل تعاطيها مع الاقتصاد ردة فعل على تلك الحقبة.

لم يكن استخدام الاقتصاديين لآرث كينز النظري بمستوى الكفاءة التي عبر عنها تعاطي الدولة مع تحديات ما بعد الحرب. أخذ الاقتصاديون النيو-كلاسيكيون يضع أفكار من كينز، لعل أهمها إعطاء شرعية لتدخل الدولة عبر السياسة النقدية وسياسة الإنفاق العام، للحدّ من تقلبات الظرف الاقتصادي في المدى القصير. أهملوا العناصر التي تمنح فكر كينز أصالته وتجعل منه ملهماً لسياسات اقتصادية مختلفة جذرياً عن سياساتهم. أسهم الباحثون المحسوبون على الكينزية في هذا الاختزال لفكر كينز. يقول الباحث جون سميث إن ميلتون فريدمان، الأشهر بين الاقتصاديين النيو-كلاسيكيين، اكتسب الصدارة فكرياً منذ 1968، وبات مرجعية لدى هؤلاء الكينزيين بديلاً من كينز (سميثين، 1993: 208).

خلال السبعينيات، وجدت الكينزية كما هي مطبقة في الغرب، أي بوصفها روشنة لإخراج الاقتصاد من حالات الإنكماش الظرفي، بواسطة أدوات السياسة النقدية والإنفاق العام، نفسها محاصرة فكراً وممارسة، وتمت «شيطنتها» على مدى الحقبة اللاحقة. لعب التضخم «الكبير» خلال السبعينيات الدور الأساس في نزع صدقية «كينزية ما بعد الحرب» المتداولة. وقد استثمرت أحزاب اليمين آنذاك التضخم للتعويض ضد الدولة ونزع شرعية حضورها وتدخلاتها بواسطة الإنفاق العام.

لم تجد تلك الكينزية من يدافع عنها. وقف النيو-ماركسيون بدورهم موقفاً سلبياً منها. رأى هؤلاء أن الاستخدام الكامل للقوى العاملة الذي عملت له «كينزية ما بعد الحرب» كهدف، لا يتلاءم مع الرأسمالية كنظام. فهذه الأخيرة تحتاج برأيهم على الدوام إلى كتلة عاطلين عن العمل مهمّة لضبط الأجور (سيكاريسيا وبارغين، 1998: 8). وقد دانوا سياسات رفق الطلب التي كانت العنوان الذي عُرفت به «كينزية ما بعد الحرب»، باعتبارها تؤدي إلى التضخم. واطلقوا حكماً مبرماً

على هذه الكينزية لاعتبارهم أن انخفاض معدل الربح كان العائق أمام الاستثمار، وأنه انخفاض ناتج عن ارتفاع الأجور بأكثر من ارتفاع إنتاجية العمل.

2. الطلب مصدراً للنمو

يتبادر إلى الذهن مباشرة حين نتحدّث عن الطلب، أن المقصود هو الطلب الاستهلاكي. ليس الأمر على هذا النحو. يشكل الاستثمار أو الطلب على السلع الاستثمارية كالات ومواد أولية ووسيطه، العنصر الأهم في الطلب عند كينز. يضع كينز الاستثمار في المنزلة الأولى كمحرك للطلب والنمو الاقتصادي. بلور مفهومي «مفاعل الإنفاق» (multiplier) والمسرّع (accelerator) للربط بين الإنفاق والناتج وبين الناتج والاستثمار. في حالة المفاعل، يؤدي مطلق الإنفاق إلى رفع لإنتاج بنجم عنه توزيع مداخيل تعود بدورها لتضخّ إنفاقاً جديداً في الاقتصاد. ويربط المسرّع بين حجم الناتج وحجم الاستثمار، باعتبار الأول محدداً للثاني. ما أغفلته التفسيرات النيو-كلاسيكية لفكر كينز بعد الحرب، هو أن هذا الأخير جعل الاستثمار سباقاً على الادخار وليس العكس (سميثين: 210؛ لافوا، 2009: 60). ليس حجم الادخار عند كينز هو ما يحدّد الاستثمار، بل إن الادخار يكون نتيجة للاستثمار. بل إن كينز كان يقف موقفاً سلبياً من الادخار بحد ذاته، ويعتبر أن هذا الأخير عبء على الاقتصاد وأنه لا ينبغي تشجيع المدّخرين برفع الفائدة المعطاة لهم.

ما يحدّد الاستثمار بالمقابل، هو عدم اليقين (incertitude) عند المستثمرين، أي عدم تأكدهم من أنهم سيجدون طلباً كافياً على منتجاتهم إذا تحمّلوا مخاطر الاستثمار. وما يحدّده هو الرغبة بالربح أو ما يسميه كينز «روح الكسب» (esprits animaux) عند المستثمرين (سيكاريسيا ولافوا، 1989: 58). ويشكل تراجع هذه الرغبة معضلة رئيسية في الرأسمالية. ليس الادخار، بل التفاؤل في أوساط المستثمرين بإمكان تحقيق أرباح مجزية هو ما يحدّد الاستثمار.

يمكن أخذاً بالاعتبار لما تقدّم تعريف دور الدولة في كل هذا. تقع عليها مهمّة إزالة عنصر عدم اليقين وجعل التشاؤم نفاولاً في أوساط المستثمرين. تحقق الدولة ذلك حين تقف إلى جانب المستثمرين، وتوفّر ضمانات لهم أمام مخاطر الاستثمار. يمثل الاستثمار وتعريفه ودور الدولة على هذا الصعيد، أهم ما في الكينزية.

يأتي الاستهلاك في المرتبة الثانية بعد الاستثمار كمحدّد للطلب. جعل كينز في الأساس من الميل الحدي لاستهلاك الدخل، أي نسبة الدخل المخصصة للإنفاق الاستهلاكي، العنصر الأساس في تعريف «مفاعل الإنفاق». انتقد الباحثون الما بعد كينزيون التركيز في سياسات ما بعد 1980 على رفع معدل الربح كحافز للاستثمار، وإغفال دور الطلب الاستهلاكي كحافز لهذا الأخير. يمكن أن يتحسن معدل الربح في خلال خفض نسبة الأجر في الناتج، من دون أن يؤدي ذلك إلى تحسين معدل النمو، بسبب ضعف الطلب الاستهلاكي. رأى الباحثون أن الغالبية الساحقة من الاقتصادات الغربية هي من الفئة التي يحدد فيها الطلب الاستهلاكي معدل النمو (لافوا، 2013). وحين يكون الأمر على هذا النحو، لا يعود كافياً التعويل على رفع نسبة الأرباح كحافز للاستثمار.

المحدّد الثالث للطلب الفعلي هو الإنفاق العام. أغفل النيو-كلاسيكيون الذين استعانوا بفكر كينز، الأهمية التي أعطاها هذا الأخير للتمييز بين الموازنة الحكومية العادية التي تشمل على الإنفاق الجاري للحكومة، وبين الموازنة المخصصة للاستثمار. لم يمانع كينز في أن تكون الأولى متوازنة، لكنه أعطى الثانية دوراً رئيسياً في رصد الموارد لرفع مستوى إنتاجية الاقتصاد (سميثين: 202). تقع على الدولة مسؤولية تخطيط الاستثمار على المدى الطويل بهدف تحسين فعالية القطاعات الإنتاجية. أي ينبغي أن يتوصل الاستثمار الحكومي إلى إضافة مخترعات جديدة وتحقيق نتائج في ميدان نشاطات البحث والتطوير وفتح آفاق جديدة في ميدان البحث العلمي. في الولايات المتحدة التي غالباً ما كانت نموذجاً لاقتصاد تلعب فيه الدولة دور «المحفز الأول للاستثمار»، تعوّل المؤسسات الخاصة التي تنتج

المخترعات الجديدة على التمويل الحكومي لإطلاق أبحاث جديدة. لم يتكف الباحثون الما بعد كينزيون بإظهار الدور الأساس للموازنة الحكومية المخصصة للاستثمار، بل أولوا جهداً غير مسبوق لفهم قضايا الإنفاق العام وعجز الموازنة والدين العام. أظهرت إسهاماتهم العديدة أن مقولة النيو-كلاسيكيين بأن الإنفاق العام يؤدي إلى رفع معدلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه «طرد» الاستثمار الخاص، هي مجرد موقف أيديولوجي. وقد عبّر فريدريش فون هايك، ممثل المدرسة النمساوية الأكثر عداء لتدخل الدولة في الاقتصاد عن هذا الموقف في الأساس. أظهر هؤلاء الباحثون أن الدولة ممثلة بالمصرف المركزي هي من يحدّد معدل الفائدة، وأن قدرتها على خلق النقد أي تعزيز العرض له من شأنها خفض معدلات الفائدة لا رفعها (لافوا، 2009: 66).

تصدّت الكتابات الما بعد كينزية للمواقف النيو-ليبرالية «المشيطنة» للدولة وللإنفاق العام. جعلت من هذا الأخير أحد عناصر الطلب الإجمالي وعمالاً حاسماً لتعزيز ربحية المؤسسات الإنتاجية الخاصة. رأت أن مستوى الإنفاق العام وعجز الموازنة لا ينبغي أن تحددهما مقولات كتلك التي تضع سقفاً كميّاً له، أو تجعل منه نسبة من الناتج لا ينبغي تجاوزها. رأت أن حاجة الاقتصاد هي ما ينبغي أن يحدّد حجم هذا الإنفاق (المصدر نفسه: 59).

وقد نشأ الدين العام بعد 1980 في الغرب من سياسات رفع الفائدة النيو-ليبرالية المطابع بحجة كبح التضخم. رتبت هذه الفوائد عبئاً ضريبياً كبيراً على كاهل دافعي الضرائب. برزت مشاكل المالية العامة هذه، المطالبات بخفض حجم الدولة وإنفاقها، وبرزت الكشف في الإنفاق على مدى الحقبة. نجحت سياسة الفوائد المرتفعة من خلال العبء الضريبي الذي رتبته لتمويل عجز الموازنة والدين العام، في إطلاق عداء دافعي الضرائب تجاه الدولة.

مثلت كتابات التيار الما بعد كينزي موقفاً مناقضاً لموقف المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بشأن الإنفاق العام وضرورة الحد منه. وفرت حججاً قوية لمُتخذي القرار في البلدان النامية في حال



أول ما يخشى منه المنخرطون في سياسة اقتصادية جديدة هو هروب الرساميك (أ ف ب)

قرروا التصدي للترهيب الذي يخضعون له على يد مسؤولي هذه المؤسسات وخبرائها. يأتي التصدير إلى الخارج كواحد من العناصر الأربعة للطلب الإجمالي ضمن اقتصاد مفتوح. يلعب التصدير دوراً رئيسياً في العديد من الاقتصادات الغربية، ويلزمها بالحفاظ على تنافسية منتجاتها من خلال منع أسعار هذه الأخيرة من الارتفاع، ومن خلال منع سعر صرف عملاتها من التحسن. تمنع الحاجة إلى التصدير الكثير من البلدان الصناعية من «التفرد» بمواقف تمثل خروجاً على الإجماع.

رأى الباحثون الما - بعد كينزيون أن الإصلاح الذي قدمه كينز للنظام الرأسمالي انطلق من فكرة أن الأخذ به يكون على مستوى الدول الصناعية كمجموعة، وليس على مستوى بلد بمفرده. طرح هذا الأمر مسألة إمكانية «الكينزية في بلد واحد» (سميثين: 211). أظهرت حقبة ما بعد 1980 خشية البلدان الصناعية من التفرد بسياسات ليست موضع إجماع، وأظهرت نكوص البعض منها، كما الاشتراكيين في فرنسا في مطلع الثمانينيات، عن سياسات تعارض مع تلك التي أجمعت عليها البلدان الصناعية الأخرى. نبقى إمكانية «التفرد» والخروج على الإجماع ممكنة لأي بلد، شرط أن يكون لديه برنامج استثمار حكومي يحقق له سبقاً تكنولوجياً وفعالية فائقة.

إلى محدّدات الطلب الأربعة التي سبقت الإشارة إليها، ينبغي إضافة محددين آخرين، يصنفهما لافوا في فئة الأسباب الهيكلية لنقص الطلب، هما التقدم التقني وتوزيع الدخل (لافوا، 2009: 56). المقصود هنا بالتقدم التقني، إحلال ماكينات وآلات جديدة محل اليد العاملة. يشكل التقدم التقني بهذا المعنى مصدراً لرفع إنتاجية الاقتصاد الوطني، لكنه يمكن أن يؤدي إلى خفض الطلب الإجمالي إذا ترتبت عليه إزالة مواقع عمل عديدة وحرمان من كانوا يشغلونها من مداخيل تعزّز الطلب الاستهلاكي.

أما توزيع الدخل كمحدّد للطلب الإجمالي، فالمقصود به عند كينز، توزّع هذا الأخير بين المستثمرين الذين يشكل الربح دخلهم والعمال الذين يشكل الأجر دخلهم من جهة، وبين أصحاب الريوع المالية، الذين